



التوزيع: عام
E/ESCWA/SD/89/7
١٣ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٩
ARABIC
الاصل: بالعربية

الأمم المُتّحِدة

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

شعبة التنمية الاجتماعية والسكان والمستوطنات البشرية

الحركة التعاونية والتنمية الريفية في منطقة الاسكوا



١- بلدان منطقة الاسكوا من خلال المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية

في هذه المنطقة من العالم يقطن حوالي ١٠٥ مليون مواطن تتمركز غالبيتهم المطلقة في بلدان ثلاثة من هذه المنطقة، اذ يشكلون في مصر اكثر من ٥ في المائة من اجمالي عدد السكان، وفي العراق حوالي ١٥ في المائة، وفي المملكة العربية السعودية اكثر من ١٠ في المائة. واقل نسبة من السكان نجدتها في كل من قطر اذ تبلغ ٢٧٪ في المائة وفي البحرين ٣٨٪ في المائة. والمعروف ان نسبة عدد السكان في هذه المنطقة تمثل ٦٥٥ من سكان العالم العربي والبالغ ١٨٧ مليون نسمة. ويمثل سكان الريف فيها ٤٨ في المائة من اجمالي عدد السكان. وتكثر نسبة سكان الريف في الجمهورية العربية اليمنية اذ تبلغ ٨٩ في المائة وفي المملكة العربية السعودية ٥٨ في المائة تليها اليمن الديمقراطية ٥٦ في المائة ومصر ٥٥ في المائة، واخيراً الجمهورية العربية السورية ٥٢ في المائة. اما بقية بلدان المنطقة فان نسبة سكان الريف تقل فيها عن النصف. واقل نسبة لسكان الريف نجدتها في الكويت اذ تبلغ ٦٪ في المائة ولبنان ٧ في المائة فقط من اجمالي عدد السكان فيها.

تنتشر بلدان هذه المنطقة على رقعة جغرافية واسعة تبلغ مساحتها ٤٩.٩٣٤ الف هكتار تغطي ٧٪ في المائة من اجمالي الرقعة الجغرافية للبلدان العربية وتمثل مساحة المملكة العربية السعودية البالغة ٤٥٪ في المائة الجزء الاساسي منها، تليها جمهورية مصر العربية بنسبة ٤٠٪ في المائة ثم العراق حوالي ٩ في المائة اما اصغر رقعة جغرافية مساحةً فهي للبحرين اذ تبلغ حوالي ١٪ في المائة، ثم لبنان ٢١٪ في المائة، ثم قطر ٢٪ في المائة.

تشكل مساحة الرقعة الزراعية ٧١٨٩٧٤ الف هكتار اى حوالي ٣٪ في المائة من مساحة الرقعة الجغرافية وتمثل ما نسبته حوالي ١٣٪ في المائة من مساحة الرقعة الجغرافية للبلدان العربية. وتوجد اكبر مساحة لالارضي الزراعية في العراق اذ تبلغ ٥٧٠ الف هكتار اى اكثر من ٣٠ في المائة من مساحة الرقعة الزراعية، وتليها الجمهورية العربية السورية اذ تشكل مساحة الارض الزراعية فيها ٥٦٥٥ الف هكتار اى ٢٩٪ في المائة من مجموع المساحة، اما اقل نسب لالارضي الزراعية فهي في بلدان الخليج العربي. واذا ما اردنا ان نفحص الرقعة الجغرافية والرقعة الزراعية في بلدان المنطقة من زاوية نصيب الفرد من هذه الرقعة في كل بلد، لوجدنا ان نصيب الفرد من الرقعة الجغرافية يبلغ في الجمهورية العربية السعودية ٧٪ هكتار وفي سلطنة عمان ٢٠ هكتار وفي جمهورية اليمن الديمقراطية ٣٪ هكتار، بينما تصل هذه الحصة الى اقل ما يمكن في البحرين اذ تبلغ ١٧٪ هكتار وفي لبنان ٣٪ هكتار وفي الكويت ١٪ هكتار.

وبالنسبة لحصة الفرد من الارض الزراعية، نجد ان حصة المواطن تبلغ في الجمهورية العربية السورية ٥٧٪ هكتار، وفي العراق ٣٪ هكتار، وفي الجمهورية العربية اليمنية ٣٪ هكتار. وتتفاوت هذه الحصة كثيراً في بلدان الخليج العربي وبالأخص البحرين وقطر اذ تبلغ ١٪ هكتار، ومن ثم الكويت والامارات العربية المتحدة اذ تبلغ ١٪ هكتار. وتختلف الحالة بالنسبة الى حصة الفرد من سكان الريف من الارض الزراعية، حيث يظهر لنا ان نصيب الفرد في هذه الحالة يصبح في لبنان ١٪ هكتار تليه حصة الفرد في العراق ١٪ هكتار ثم الجمهورية العربية السورية حيث تبلغ ١٪، وتقل حصة الفرد من سكان الريف في بقية اقطار المنطقة عن النصف هكتار، وتصل الى ادنى مستوى لها في كلٍ من البحرين اذ تبلغ ٤٪ هكتار وفي قطر ٥٪ هكتار، ثم في مصر ٩٪ هكتار فالكويت ١٪ هكتار.

تضم منطقة الاسكوا اغنى البلدان العربية، ولهذا فقد بلغ الناتج المحلي الاجمالي لدول المنطقة ٢٩٤١٤٥ مليون دولار وهو ما يمثل ٧٢,٥ في المائة من اجمالي الناتج المحلي للبلدان العربية الذي بلغ في عام ١٩٨٤ ما مجموعه ٤٠٥٣٨٦ مليون دولار امريكي. ان نصيب الفرد من الناتج المحلي يصل متوسطه الى مستويات عالية في بعض بلدان المنطقة وخصوصاً ببلدان الخليج العربي اذ يبلغ في قطر ٢٣٦٥ دولاراً والامارات العربية المتحدة ٢١٦٨٥ دولاراً والكويت ١٣٢٦٨ دولاراً، بينما تهبط هذه الحصة الى ادنى المستويات في كل من الجمهورية العربية اليمنية حيث تبلغ ٤٢٨ دولاراً وفي اليمن الديمقراطية ٤٩٧ دولاراً ولبنان ٦٢٦ دولاراً. ومن الجدير بالذكر ان الناتج المحلي في بلدان هذه المجموعة وبالتالي متوسط نصيب الفرد منه قد تارجح كثيراً في السنوات الاخيرة سواء كان ذلك بالنسبة للبلدان النفطية او للبلدان المعتمدة على الانتاج الزراعي (١).

٢- ظهور التعاونيات الزراعية والعلاقة المتبادلة بينها وبين الدولة في بلدان الاسكوا

من المفروض ان تظهر المنظمة التعاونية الى الوجود كنتيجة طبيعية لمعاناة الافراد لمشاكل اقتصادية يصعب عليهم مجابتها كأفراد مستثنين منعذلين عن بعضهم البعض، مستهدفين من تعاونهم وتضامنهم ايجاد الكيان التنظيمي الديمقراطي للوقوف بوجه هذه المشاكل وتمكين الافراد المتعاونين طوعاً من تحقيق اهداف اقتصادية واجتماعية مشتركة. ولكن الكثير من الافراد يجهلون ملابسات القوى الاقتصادية الجديدة وسبل تجاوز المشاكل المتولدة عنها والتوصل بالتالي الى المنظمات الاقتصادية الاجتماعية التي تساعدهم في مواجهة مشاكلهم الجديدة، واذا ما استطاعوا التوصل الى سبل تشكيل جمعياتهم التعاونية فإنه سيستعصي مدها بالمال والخبرة والكواذر والكثير من المقومات الضرورية لقيامها وتطورها. لهذا اصبح من الضروري ان يكون للدولة دور اساسي يفترض بها ان تؤديه وخصوصاً في البلدان النامية بهدف قيام التنظيمات التعاونية وتمكينها من اداء دورها لخدمة اعضائها والمجتمع. ولكن مع هذا كان للدولة موقف متبادر تجاه التنظيمات التعاونية والنشاط التعاوني، لا بل وان موقف الدولة الواحدة قد اختلف من وقت لآخر ومن ظرف لآخر.

وقد يكون موقف الدولة تجاه التنظيمات التعاونية سلبياً لا بل وعدائياً لاعتقادها ان هذه التنظيمات ستوحد جهودها مع كل القوى التي تستهدف اجتثاث النظام القائم، واذا ما اعتتقدت الدولة بأن التعاونيات سوف تكون خطراً عليها، لهذا فإن الدولة في مثل هذه الحالة تدفع بالتعاون جانبأً وتضع امام انتشاره وتطوره الكثير من العرقيل والعقبات انتلاقاً من سياستها المعادية لمختلف اشكال التنظيمات الجماهيرية. وقد يتسم موقف الدولة بنوع من الحياد عندما يكون النشاط الاقتصادي ميدانياً مفتوحاً لكافة المؤسسات الحكومية والتعاونية والخاصة على السواء ضمن اطار من العلاقات التنافسية التي تفترض بكل مؤسسة قائمة ان تكافح بوسائلها الذاتية لضمان وجودها واستمراريتها، وتتحدد العلاقة بين التعاونيات والدولة بحدود اصدار الدولة للتشريعات الازمة التي تعترف للتنظيمات التعاونية بحق النشاط وتケفل لها حق الوجود وسط صنوف المخاطر والصعاب الناجمة عن صراع تنافسي شديد تكون الغلبة

(١) للمزيد من التفاصيل انظر الجدول رقم ١ والجدول رقم ٢ .

الجدول رقم ١ - اجمالي عدد السكان وسكان الريف والناتج المحلي ومتوسط نصيب الفرد في دول منطقة الأسكندرية عام ١٩٨٤

الدولة	النسبة المئوية عدد السكان	اجمالي عدد السكان (بالآلاف)	اجمالي عدد سكان الريف (بالآلاف)	نسبة عدد سكان الريف الاجمالي لاجمالي السكان (مليون دولار) (بالدولار)	الناتج المحلي الفرد (مليون دولار) (بالدولار)
الأردن					
الجمهورية العربية السورية	٢٠٩٥,١	٧٧٨,٥	٥١٥١,٠	٥٢	٣٩٦١,٣
العراق	١٥٠٧٨,٠	٤٥٦٠,٠	٤٥٩١٤,٦	٣٠٤٥,١٤	٢٠٧٥٠,٧
لبنان	٢٦٤٤,٠	١٩٤,٠	١٧٣٥,٩	٦٢٦,٥٥	١٠٢٦,٤٦
اليمن الديمقراطية	٢٠٦٦,٠	١١٥٩,٠	١٠٢٧,٢	٤٩٧,٢٠	٤٣٨,٤٧
الجمهورية العربية اليمنية	٨٩٨٠,٠	٧٩٩٢,٠	٣١٧٦,٠	٢٧٤٣٣,٩	٢١٦٨٥,١٧
الامارات العربية المتحدة	١٢٦٥,١	٢٤٠,٤	٥١١٣,١	١٢٧٧٣,١٧	١٠٠٩,٩٣
البحرين	٤٠٠,٢	٧٧,٢	٥٨	١٠٨٤٣٧,٤	٥٨٨٠,٩٤
المملكة العربية السعودية	١٠٨٢٤,٠	٦٢٤٣,٠	٨٨٢١,١	٦٧٤١,٢	٢٣١٦٥,٤٦
عمان	١٥٠٠,٠	٥٦٩,٨	٢٥	٢١٧٠١,٠	١٣٢٦٨,٧٣
قطر	٢٩١,٠	٧٢,٨	٥٥	٣٩٤٢١,٤	٨٣٥,٣٦
الكويت	١٦٣٥,٥	٢٦,٠	٤٨	٢٩٤١٤٥,١	٢٨١٧,٣٧
مصر	٤٧١٩١,٠	٢٦١٧١,٠	٥٠٢٣٤,٧		
	١٠٤٤٠٣,٩				

المصدر: اعتمد في تنظيم الجدول على المعلومات الاحصائية الصادرة عن المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي لاحصاءات الزراعة، المجلد رقم (٦)، (كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٦) ص.ص. ٣٥-٣٨.

بالنسبة للناتج المحلي الاجمالي ومتوسط نصيب الفرد فقد اعتمد المصدر المذكور في صفحاته ٣٨-٣٥ على احصاءات الصندوق العربي للأنماء الاقتصادي والاجتماعي.

الجدول رقم ٢ - أجمالي الرقعة الجغرافية والزراعية ومتوسط نصيب الفرد
منها في دول منطقة الأسكوا عام ١٩٨٤

الدولة	اجمالي الرقعة الجغرافية (الف هكتار)	الزراعية الجغرافية (الف هكتار)	من الرقعة الزراعية (هكتار)	نصيب الفرد من الرقعة الزراعية (هكتار)	نصيب الفرد الريفي من الرقعة الزراعية (هكتار)
الأردن	٨٩٧٦,٣	٣١٩,١	٣,٤٦	٠,١٢	٠,٤٠
الجمهورية العربية السورية	١٨٥١٨,٠	٥٦٥٥,٠	١,٨٦	٠,٥٧	١,٠٩
العراق	٤٣٧٥٠,٠	٥٧٥٠,٠	٢,٩٠	٠,٣٨	١,٢٦
لبنان	١٠٤٠,٠	٢٩٨,٠	٠,٣٩	٠,١١	١,٥٣
اليمن الديمقراطية	٣٣٦٨٧,٠	٢٢٣,٥	١٦,٣١	٠,١١	٠,٢٠
الجمهورية العربية اليمنية	٢٠٠٠,٠	٣٠١٥,٠	٢,٢٣	٠,٣٤	٠,٣٧
الامارات العربية المتحدة	٧٧٧٠,٠	٣٠,٨	٦,١٤	٠,٠٢	٠,١٢
البحرين	٦٨,٥	٢,٩	٠,١٧	٠,٠١	٠,٤
المملكة العربية السعودية	٢٢٤٠٠٠,٠	١١٣٥,٠	٢٠,٧٠	٠,١٠	٠,١٨
عمان	٣٠٠٠,٠	٨٠,٤	٢٠,٠٠	٠,٠٥	٠,١٤
قطر	١١٤٢,٧	٣,٩	٣,٩٣	٠,٠١	٠,٠٥
الكويت	١٧٨١,٨	٢,٦	١,٠٩	٠,٠٢	٠,١٠
مصر	١٠٠٢٠٠,٠	٢٤٤٨,٦	٢,١٢	٠,٠٥	٠,٠٩
	٤٩٠٩٣٤,٣	١٨٩٧٤,٧	٤,٧٠	٠,١٨	٠,٣٧

المصدر: اعتمد في تنظيم الجدول على المعلومات الاحصائية الصادرة عن المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للأحصاءات الزراعية، المجلد رقم (٦)، (الخرطوم، كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٦)، ص. ص. ٣٥-٣٨.

فيه للأقوى. وقد يكون موقف الدولة متصنعاً بالمباغة في مستوى تبني التنظيمات التعاونية ودعمها، بحيث تتتوفر للتعاونيات كل الامكانيات التي تساعدها على الانتشار، وتمدتها بالأموال الطائلة، وتأخذ على عاتقها مهمة توجيهها والاشراف على مختلف جوانب نشاطها، من خلال اجهزتها الرسمية وتعيين الموظفين القائمين على ادارتها وتنظيم مختلف اعمالها، ان هذا الشكل من الاهتمام والدعم يؤدي بالنتيجة الى سلب التعاونيات لحريتها ويجرها من صفاتها الاساسية ويحولها الى تنظيمات اتکالية مشلولة يرتهن مصيرها واستمراريتها ب مدى فعالية الكادر الوظيفي المعنى من قبل الدولة واستمرارية تدفق مساعدات مؤسسات الدولة لها.

وقد يتسم موقف الدولة بالاعتدال في تهيئة الظروف الملائمة لنشوء التعاونيات وتطورها وتقديم المعونات المادية والمعنوية ودعمها بالكادر الضروري باتجاه تعزيز قدرة هذه التنظيمات على تنفيذ مهامها الاقتصادية والاجتماعية وعلى الاعتماد التدريجي على امكانياتها الذاتية خدمة لمصالح اعضائها ومصلحة المجتمع والاسهام في عملية البناء وفي التحولات الاقتصادية والاجتماعية الى جانب القطاعات الاقتصادية الأخرى.

وإذا كانت الحالة متباعدة بهذا القدر من موقف الدولة من التنظيمات التعاونية، فإن موقف الأفراد من هذه التنظيمات متبباً الى حد كبير أيضاً. فبعض فئات السكان تعتقد بأن العمل التعاوني يوفر لها ظروفاً وأمكانيات جيدة لتحقيق جانب مهم من احتياجاتها اليومية، وان بأمكانها توحيد جهودها في تنظيمات تعاونية، لهذا فهي تلجأ الى تعزيز علاقاتها التعاونية بفعالية وثقة. والى جانب هذه الفتنة، توجد مجموعات من المواطنين غير مهتمة اصلاً بالنشاط التعاوني وأمكانياته ومستقبله، ويعود عدم الاهتمام هذا اما الى جهل افراد هذه الفتنة، او الى الدعايات المغرضة التي تقلل من اهمية التعاون وتسيء اليه بصورة او بأخرى. لذا فإن غالبية افراد هذه الفتنة يتوجهون في تأمين احتياجاتهم ومستلزماتهم الضرورية الى منفذ اخر غير التعاونيات. أما الفتنة الاخرى من المواطنين فهي التي تتخذ تجاه التعاون موقف عدائياً لأسباب سياسية واقتصادية، وان هذه المجموعة اطلاقاً من عدائها لكي شكل من اشكال التنظيم الجماهيري ترى في تنظيم الأفراد وتجتمعهم تعاونياً خطراً يهدد مصالحها الذاتية^(١).

ان بلدان منطقة الاسكندرية، مهما اختلفت انشطتها السياسية، لا تجد مبرراً لمعاداة التنظيمات التعاونية والوقوف بوجه انتشارها، بل وجدت معظمها أن التعاونيات متفقة تماماً مع برامجها وخططها الاقتصادية والاجتماعية وهي تمثل قوة هامة يتعين ابرازها، لهذا فقد وجدت التعاونيات الزراعية الرعائية الالزامية في هذه البلدان الى جانب الشروط الالزامية لقيامها وانتشارها، ونظمت العلاقة بين هذه الدول وتعاونياتها الزراعية بالمستوى المناسب لمدى اهتمام هذه الدول بالتعاونيات الزراعية واعتمادها عليها في تحقيق الكثير من المهام الاقتصادية والاجتماعية، وعلى اعتبار ان العلاقة المتبادلة بين الدولتين والتعاونيات هي في مصلحة الجانبين، فالتعاونيات بحاجة ماسة الى الدولة ونشاطها الضروري لقيام التعاونيات واتساع نشاطها، كما وان الدولة ذاتها بحاجة الى جهود التنظيمات التعاونية من اجل تنفيذ برامجها ومهامها الكبيرة.

(١) محمود فرج الاسمي، مجلة النفط والتنمية، «مكانة ومهام التعاونيات في البلدان النامية بين الطارقين الرأسمالي والاشتراكي»، العدد الثالث، (بغداد، دار الثورة، ١٩٨٥).

في غالبية دول منطقة الاسكوا جاءت مبادرة تكوين التعاونيات الزراعية من جماهير المزارعين، الا ان تلك المبادرات لم تجد طريقها الى الثبات والتتوسع دون علم الدولة وتبنيها لمبادرات اكثر اتساعاً وشمولاً تهدف الى بناء التعاونيات الزراعية وتطويرها ضمن اطار سياستها الاقتصادية والاجتماعية، ومنها من اعتبر تكوين التعاونيات جزءاً اساسياً من عملية تحقيق الاصلاح الزراعي وتنفيذها للقوانين الصادرة بهذا الخصوص.

مثالاً في الجمهورية العربية السورية، برب اول تنظيم تعاوني زراعي بمبادرة من المواطنين في قرية دير عطية عام ١٩٤٣، بهدف التنقيب عن المياه وري الاراضي في ظل قوانين لاتمت الى التعاون بصلة. الا ان التعاونيات الزراعية اخذت بالانتشار بعد صدور اول تشريع تعاوني من قبل الدولة، ثم جاء اصدار قانون الاصلاح الزراعي الذي تضمن نصوصاً بتأسيس تعاونيات زراعية من المنتفعين بأراضي الاصلاح الزراعي باشراف ومراقبة وزارة الاصلاح الزراعي، ووضع نظام للأئتمان الزراعي يهدف الى حل المشاكل المتعلقة بأراضي التعاونيات الزراعية تنفيذاً لخططها الانتاجية مما ساعد على تشجيع الفلاحين للإنتساب للتعاونيات الزراعية، كما وشهدت الجمهورية العربية السورية تحولاً كبيراً في ميدان التعاون الزراعي بعد القرارات التي اتخذتها الدولة بعد عام ١٩٧٠ والرامية الى تنشيط الحركة التعاونية الزراعية ودعمها بالجهاز الفني الضروري، والعمل على نشر الوعي التعاوني والزراعي بين الفلاحين، وقيام المزارع الجماعية، ودعم الاتحادات التعاونية الزراعية وتمكينها من تحقيق اهدافها، ثم قيام الدولة في عام ١٩٧٤ بتوحيد التنظيم الفلاحي والتعاوني الزراعي في تنظيم واحد لقيادة النشاط المهني والتعاوني وتنظيم جهود الفلاحين والمزارعين من خلال جمعياتهم الفلاحية التعاونية.

وفي مصر نشأت اول منظمة تعاونية زراعية عام ١٩١٠ في شبرا النملة بمحافظة الغربية تتويجاً لدعوة من الرؤاد التعاونيين في مصر واستجابة لمصالح المزارعين والفلاحين فيها. وازداد انتشار التعاونيات الزراعية وتتنوعها بعد صدور اول قانون للتعاون في مصر عام ١٩٢٣ رقم ٢٧، ومع توالي القوانين توالت الجهود الرامية الى اتساع الحركة التعاونية الزراعية في مصر. الا ان اهم تلك الخطوات ما رافق قيام ثورة ١٩٥٢، واصدار قانون الاصلاح الزراعي بعد اقل من شهر ونصف من قيام الثورة، والذي افصح عن ايمان الدولة بأهمية التعاون الزراعي في تحقيق الاصلاح الزراعي، وتطوير الريف، وقرار القانون بالزام المنتفعين من قانون الاصلاح الزراعي وصغار المزارعين بالانضمام الى الجمعيات التعاونية الزراعية التي بوشر بتشكيلها، مع تنفيذ قانون الاصلاح الزراعي باشراف مباشر من قبل الدولة ووفقاً للتعليمات والتوجيهات التي تصدرها الهيئة العامة للاصلاح الزراعي، وتقديم مختلف انواع الدعم لتعاونيات الاصلاح الزراعي، وقيام الحكومة بعد ذلك، وبناء على ما جاء في توصيات مؤتمرات الفلاحين والتعاونيين، باصدار قانون خاص بالتعاونيات الزراعية عام ١٩٦٩ والذي اتاح لهذه التعاونيات انشاء الاتحاد التعاوني الزراعي المركزي الذي يضم كافة اشكال التعاونيات الزراعية سواء ضمن قطاع الاصلاح الزراعي او خارجه.

وفي العراق جاءت التعاونيات الزراعية بمبادرة من الافراد وبدعم من المثقفين المطلعين على التجارب التعاونية في الخارج، فأن التعاونيات الزراعية لم تأخذ شكلها الجماهيري الا بعد قيام ثورة تموز عام ١٩٥٨ وتشريعها لقانون الاصلاح الزراعي في الشهر التالي لقيام الثورة كجزء من سياستها الاقتصادية والاجتماعية، والزام القانون للمنتفعين بقانون الاصلاح الزراعي ومن هم بمستواهم من المزارعين بوجوب الانضمام لتعاونيات الزراعية التي تؤسس في المناطق الريفية، على اعتبار ان الاصلاح الزراعي يستهدف اساساً زيادة الانتاج وتطوير الريف بالاستفادة من افضليات الانتاج الكبير من خلال إعادة تجميل

الملكين الجدد ودعمهم مادياً ومعنوياً. ومما زاد في اتساع عدد التعاونيات الزراعية وتعزيز مكانتها، ودورها، اعادة النظر بقانون الاصلاح الزراعي المذكور وأصدر قانون جديد للاصلاح الزراعي عام ١٩٧٠ استأصل الكثير من النواقص التي اتسم بها القانون السابق، وهي شرطياً افضل لنشاط التعاونيات الزراعية وتعزيز تأثيرها، وخلق المقومات القانونية لتطوير الاشكال التعاونية الانتاجية والمزارع الجماعية ودعم هذه التنظيمات بالاموال والكوادر وبقية المستلزمات الضرورية. وفي عام ١٩٧٧ لجأت الدولة الى توحيد التعاونيات الفلاحية والتعاونية الزراعية بتنظيم واحد هو الاتحاد العام للجمعيات الفلاحية، وكلفت الجمعية الفلاحية التعاونية بمهام اقتصادية واجتماعية مهمة في الريف وفي عموم المجتمع.

وفي جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية اصبح للتعاون الزراعي مكانة مهمة باعتباره اداة رئيسية في عملية التحويل الاقتصادي والاجتماعي للريف، وبعد الفشل الذي عانت منه الحركة التعاونية الزراعية بسبب المحاربة والمصاعب الجمة ابان العهد الاستعماري وعهد السلاطين، فإن التعاونيات الزراعية لم تجد طريقها الى الانتشار والتطور الا نتيجة لتنفيذ قانون الاصلاح الزراعي رقم ٢٧ لسنة ١٩٧٠، الذي تشكلت بموجبه تعاونيات زراعية من المنتفعين من اراضي الاصلاح الزراعي، غالبيتهم من فقراء الفلاحين والمعدمين الذين كانوا اكثر استعداداً وتحمساً للعمل الجماعي، إذ قاموا بانشاء العديد من اشكال ومستويات التعاونيات التعاونية الزراعية التي تقوم الدولة برعايتها وتقديم العون المادي والمعنوي لها ومساعدتها في تذليل الكثير من المصاعب التي تعترضها تحت اشراف وزارة الزراعة والاصلاح الزراعي وتوجيهها مساعدة بذلك في انجاح هذه التعاونيات تحقيقاً للمهام الاقتصادية والاجتماعية الموكلة لها.

وفي الاردن، اخذت التعاونيات الزراعية بالنشوء في ظل قانون التعاون رقم ٣٩ الصادر سنة ١٩٥٢ واستمرت بالانتشار ضمن القوانين والتنظيمات التي كانت الدولة تبادر اليها، وآخرها المنظمة التعاونية الاردنية التي اوجدها القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٨ والتي تضم كافة المؤسسات التعاونية، وهي المسؤولة عنها وعن تطورها سواء كانت مؤسسات حكومية او مؤسسات جماهيرية تعاونية، كما وانها الممثلة لكافة مفاسد الحركة التعاونية الاردنية بما فيها التعاونيات الزراعية.

وفي لبنان، ونتيجة للاهتمام الجماهيري بالتعاونيات الزراعية، صدر اول تشريع تعاوني فيها عام ١٩٤١ وكان مخصصاً للتعاونيات الزراعية، وتوحدت الحركة التعاونية اللبنانيّة في ظل قانون واحد شمل كافة انواع التعاونيات عام ١٩٦٤، وانشئ في عام ١٩٦٨ الاتحاد الوطني للتسليف التعاوني. وتعمل التعاونيات تحت اشراف وتوجيه ادارة التعاون التي كانت في البداية تابعة لوزارة الزراعة لأهمية التعاونيات الزراعية ثم انتقلت الى وزارة الاسكان والتعاونيات، وهي متحدة تحت راية اتحاد تعاوني واحد يشارك الدولة في عملية الاشراف وهو الاتحاد الوطني العام للجمعيات التعاونية.

في الكويت، كانت الدولة هي المبادرة الى دعم كافة انواع التعاونيات من خلال دستورها الصادر عام ١٩٦٢. وكانت المبادرات الفردية في تأسيس الجمعيات التعاونية وفقاً لقانون التعاون رقم ٢٠ لسنة ١٩٦٢ السبب في انشاء جهاز حكومي مشرف على الحركة سنة ١٩٦٦ تابع لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية. وبموجب هذا القانون تأسست اول جمعية تعاونية زراعية في منطقة الوفرة عام ١٩٧٧، تتبعها العديد من التعاونيات الزراعية، كما جرى تشكيل قيادة للتعاونيات الزراعية عام ١٩٨٢ باسم اتحاد الجمعيات التعاونية الانتاجية الزراعية، يعمل على حماية هذه الحركة والدفاع عن مصالحها.

وفي الجمهورية العربية اليمنية، شهد النشاط التعاوني الزراعي ظروفاً مناسبة نوعاً ما بعد قيام ثورة ايلول/سبتمبر ١٩٦٢ وقضائها على الظروف الصعبة التي كان يعنيها الانسان في اليمن ابان الاستعمار او ابان حكم الامامة، واصدار الدولة لقانون الجمعيات التعاونية رقم ٢٦ لسنة ١٩٦٣ الذي تأسست بموجبه العديد من التعاونيات بعضها زراعية. ومع تطور السياسة التعاونية في الجمهورية العربية اليمنية تطور النشاط التعاوني الزراعي ايضاً ليصبح جزءاً مهماً من نشاط المجالس المحلية للتطوير التعاوني التي تم تأسيسها بموجب القانون رقم (١٢) لسنة ١٩٨٥ بقيادة الاتحاد العام للمجالس المحلية للتطوير التعاوني.

وبالنسبة لبقية بلدان منطقة الاسكندرية والتي يندر فيها التعاون الزراعي لظروفها الطبيعية، فإن
الحركة التعاونية قد قامت بمبادرة من الحكومات ووفقاً لقوانين اقرتها لهذا الغرض.

من كل هذا يتضح دور الدولة وأهميتها في المبادرة لقيام التنظيمات التعاونية الزراعية والعمل على تطويرها ومساعدتها على تحقيق أهدافها، وإن هذا لا يعني بحال من الأحوال فقدان الجهود والمبادرات الفردية، بل إن ذلك نابع في الأساس من أهمية الدولة ودورها الكبير في البلدان النامية ومنها بلدان منطقة الأسكوا التي نحن بصددها. ولكن حتى وإن كانت الدولة هي المبادرة وصاحبة الشأن والقرار بالنسبة للتعاونيات الزراعية ومستقبلها وحدود نشاطها فإن الدولة هي بحاجة ماسة لهذه التنظيمات بالقدر الذي لا يقل عن حاجة هذه التنظيمات للدولة، ولذا فإن الاحتياج المتبادل بين التعاونيات الزراعية والدولة هو السمة التي تحكم هذه العلاقة بين الجانبين.

ولكي تبدأ التعاونيات نشاطها فهي بحاجة الى سياسة لا تقف فيها الدولة موقفاً عدائياً من التنظيمات التعاونية لسبب أو لآخر، سياسة تهيئة للنشاط التعاوني مناخاً ايجابياً مناسباً. وبالنسبة لبلدان منطقة الاسكوا، فلا يوجد بينها اي حكومة تناصب التعاونيات العداء ذلك لأن العمل التعاوني والعلاقات التعاونية تنطلق من صميم القيم والتقاليد لشعوب هذه البلدان، وهو ما ينسجم تماماً مع المبادئ التي جاءت بها الاديان السماوية في هذه المنطقة. لهذا فإن دساتير تلك البلدان اعترفت بوضوح بالتنظيمات التعاونية واقررت بوجوب دعم وتشجيع كافة اشكال النشاط التعاوني. ومن ناحية أخرى، فنان العديد من بلدان المنطقة اتخذت من التعاونيات الزراعية محوراً اساسياً لجانب من سياستها وخاصة بالنسبة للأصلاح الزراعي وضرورة توفير مقومات تطبيقه معتبرة هذه التنظيمات التعاونية اداتها المهمة لاعادة بناء العلاقات الاقتصادية والاجتماعية في الريف، وهكذا أصبحت التعاونيات الزراعية القاعدة الضرورية لتحويله وتغيير طابع ملكية الأرض فيه.

تحتاج التعاونيات الزراعية لكي تظهر الى الوجود وتأخذ مكانتها المناسبة وتزاول نشاطها الى القرار بمشروعية نشاطها، واعتراف الدولة بسلامة وضعها القانوني من خلال اصدار الدولة للتشريع التعاوني الضروري الذي يفضل ان يكون تشريعياً خاصاً بالتعاون، اي ان لا يكون جزءاً من قانون آخر، وان يكون موحداً، اي شاملأً لكافة انواع التعاونيات بحسب المبادئ التي تلتزم بها، وان يكون واضحاً يسهل فهمه بالنسبة لكافة مستويات التعاونييين، وان يقتصر على الاسس والامور المهمة تاركاً التفاصيل للائتمنة الداخلية وللتعليمات وذلك ليسهل تعديل تفاصيله حسب حاجة هذا النوع او ذاك من التعاونيات. وبناء على ذلك فان كل بلدان منطقة الاسكوا قد وفرت التشريع الضروري للنشاط التعاوني، ومن بينها من افرد للتعاونيات الزراعية تشير بعماً خاصاً.

ويعكس هذا التشريع عادة مدى اهتمام هذه الدولة او تلك بالتعاونيات الزراعية والمكانتة التي توليها لها والمهام التي توكلها لهذه التعاونيات ... الخ.

ان التعاونيات، في عموم البلدان النامية ومنها بلدان الاسكوا، لكي تمارس نشاطها وتحقق اهدافها، بحاجة ماسة الى التمويل الضروري، ذلك لأن المال هو في الواقع العصب الرئيسي الذي يعتمد عليه نشاطها، خصوصاً وان غالبية اعضاء التعاونيات الزراعية هم عادة من الضعفاء مادياً، وان الاموال التي يجمعونها في بداية نشاطهم ضئيلة جداً بحيث لا تكفي لاي من حلقات النشاط الزراعي، كما وان اعتمادها على مصادر خارج نطاق الدولة قد يوقعها في صعاب ومخاطر، فالقطاع الخاص يستهدف الحصول من نشاطه على اعلى مستوى من الارباح، وهو اذا ما اقرض الجمعية التعاونية فانه سيضعها تحت سطوهه ومشيئته؛ واذا كان هذا الاقراض من جهات اخرى قادرة على اسداء العون المادي للتعاونيات بدوافع انسانية، فان هذه الجهات لا يمكنها الاستمرار طويلاً بمجهودها الخير هذا. لذا فان الدولة ومؤسساتها المالية هي الملجأ الوحيد الذي تستطيع التعاونيات الزراعية الاعتماد عليه في تأمين احتياجاتها المالية. وبالفعل فان دول منطقة الاسكوا تؤدي بمجملها العون المالي للتعاونيات الزراعية بهذا القدر او ذاك، لا بل وان بعض الدول قد بالغت في تقديم المعونات المالية للتعاونيات الزراعية مما ادى بالتالي الى جعلها اتكالية، ضعيفة، بينما المتوقع من مساعدات الدولة اعطاء المنظمة التعاونية القدرة على الاعتماد على النفس بصورة تدريجية والعمل على تسخير امكانياتها الذاتية لتأمين نشاطها. ولعل هذا الجانب من الدعم يشتمل على مختلف الامتيازات والاقضيات التي تمنحها الدولة للتعاونيات الزراعية في ميدان التجهيز والتسويق وغير ذلك من التسهيلات.

كما وان التعاونيات بحاجة ماسة لحماية النشاط التعاوني من نتائج المنافسة مع القوى الاقتصادية القوية، لاسيما مع القطاع الخاص الذي له من القدرة في بعض بلدان المنطقة ما يمكنه من وضع شتى العقبات والعراقيل امام التعاونيات ونشاطها الاقتصادي. الا ان كافة قوانين التعاون لبلدان الاسكوا توفر الحماية الضرورية للتعاونيات كما توفر لها شروطاً اقتصادية تؤمن لها استمراريتها في خدمة الاعضاء، لا بل وان بعض هذه البلدان قد جعلت من القطاع التعاوني شريكاً مفضلاً مع قطاع الدولة، ووفرت له مختلف اشكال الحياة مفضلة العروض والامكانيات التعاونية على غيرها، مانحة التعاونيات حقها في الاستيراد او حقها في ان تكون لها حصة استيرادية من استيرادات الدولة الى جانب مختلف الاعفاءات.

وفي بلدان منطقة الاسكوا تتميز التعاونيات بضعف الامكانيات الادارية الى جانب ضعفها الاقتصادي مما يستلزم مساعدة هذه التعاونيات بالكافيات الادارية والكادر الضروري.

وتتحمل الدولة في الكثير من الاحيان النفقات الباهظة التي يتطلبها توفير العناصر الضرورية لتأمين ادارة الجمعيات التعاونية بشكل مناسب في حالة عجز الجمعيات التعاونية عن ذلك كما وانها وفرت للحركة التعاونية جهازاً حكومياً لاؤشراف على الحركة التعاونية ومراقبتها.

الا ان بعض البلدان قد بالغت كثيراً بهذا الخصوص، حيث جعلت من موظفيها مشرفين مباشرين على مقدرات الجمعية التعاونية الزراعية ومراقبين لكافة جزئيات نشاطها، بحيث ادى بالتالي الى المزيد من الاتكالية والتبعية وادى ذلك في بعض الاحيان الى فقدان الجمعية التعاونية الزراعية لاستقلاليتها والقضاء على الفعالية والمبادرات الذاتية لاعضائها.

لقد اثبتت تجارب البلدان المتقدمة في ميدان التعاونيات أن الشرط الهام لنجاح التعاونيات هي اداء مهامها وخدمة اعضائها واتساع نشاطها هو من خلال تعليم وتدريب اعضائها وكوادرها بالتنفيذ المستمر لهم وبالمزيد من التوعية التعاونية على مختلف الجهات، الا أن الحالة في بلدان منطقة الاسكندرية تظهر بأن التعليم والتدريب واعداد الكوادر والتوعية يقع ثقله الاساسي على الدولة التي قامت من خلال مؤسساتها بتنظيم مختلف فعاليات التثقيف والتدريب واقامة الدورات الضرورية لتزويد اعضاء التعاونيات وموظفيها بالثقافة التعاونية الضرورية وخصوصاً بالنسبة للتعاونيات الزراعية التي لا تتوفّر لاعضائها الخبرة والمعرفة المناسبة، كما واقامت الدولة لهذا الغرض معاهد ومراكم تدريب تعاونية؛ كما وجعلت من التعاون مادة علمية تدرس في مختلف الجامعات ذات العلاقة، وفتحت اقساماً علمية خاصة بالتعاونيات الزراعية في غالبية بلدان المنطقة، وفي بلدان اخرى، أوجدت الحركة التعاونية وبالتعاون مع الدولة ورعايتها معاهدها التعاونية العليا المتخصصة التي توفر للتعاونيين فرص رفع مستوى التحافزي وتطوير مستوى خبراتهم وفهمهم لمبادئ النشاط التعاوني وفلسفته. كما وان كافة دول منطقة الاسكندرية وضعت وسائل الاتصال الجماهيري من اذاعة وتلفزة ومجالات وصحف تحت تصرف القائمين على الحركات التعاونية مساهمة منها في توعية المواطنين وتعزيز ارتباطهم في الانشطة التعاونية، وقدمت مختلف اشكال الدعم والمساعدة في هذا المجال، مع ذلك لا يمكننا القول حتى الان بأن مستوى اعضاء التعاونيات الزراعية وكوادرها قد وصل في بلدان المنطقة الى المستوى المناسب، ولذا فما زال امام حكومات هذه البلدان وحركاتها التعاونية الكثير من الجهود الضرورية لخلق الانسان التعاوني وتحريك الطاقة البشرية في التعاونيات.

من ناحية ثانية، فإن الدولة مهما كانت خصائصها الاقتصادية والاجتماعية في دول هذه المنطقة فإنها بحاجة الى التعاونيات في مواجهة الكثير من المشاكل وخصوصاً بالنسبة الى حل المشكلة الزراعية، وتحقيق الاهداف الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع، لهذا أصبحت التعاونيات الزراعية بجهودها وامكانياتها جزءاً لا يتجزأ من برامج حكومات تلك البلدان في التصدي للمشاكل الاساسية بهذا القدر او ذاك. وأصبحت التعاونيات الزراعية القاعدة الاساسية لحل المشكلة الزراعية وتطوير الريف ورفع مستوى معيشة جماهيره؛ والاسهام في تأمين الغذاء الضروري للمواطنين، لذلك اخذت التعاونيات على عاتقها تنفيذ جزء هام من سياسة الدولة.

ومن المعروف ان التعاونيات في قيامها بمهامها الكبيرة، تتبع اسلوب التخطيط في حياتها اليومية ونشاطها، كما وانها تأخذ على عاتقها الاسهام الفاعل في وضع خطة الدولة وتنفيذها، وفي بعض بلدان المجموعة أصبح القطاع التعاوني الزراعي ممثلاً للجزء الاساسي من خطة الدولة في الميدان الزراعي . ان اعتماد خطة الدولة على التعاونيات الزراعية التي جعلت بدورها من التخطيط عنصراً مهماً في نشاطها واسهمت في جمع الخطط وتنسيقاتها وحشدت امكانياتها ومواردها لتحقيق هذه الخطط، يسهل على الدولة تحقيق الاهداف القومية وتنفيذ خططها المركزية وبرامجها.

كما وتلعب التعاونيات دوراً بارزاً في محاربة الاحتكارات بانتاج المزيد من المنتجات الزراعية والالتزام ببيعها وفقاً للاسعار المحددة من قبل الدولة التي طالما كان القطاع الخاص مبتعداً عنها بهدف تأمين أعلى مستوى له من الارباح، وقد اثبتت التعاونيات الزراعية قدرتها على مساعدة الدولة خصوصاً ابان الازمات الاقتصادية والعمل على استقرار الاسعار خدمة للجماهير منمنتجين ومستهلكين وحماية لهم من الاستغلال وتأميناً لاحتياجاتهم الضرورية.

ان الجمعيات التعاونية في اسلوب نشاطها المعتمد على الصيغ الديمقراتية في كافة جزيئاته تجعل الانفراد فيها يشعرون بأنهم احرار في التعبير عن آرائهم وفي اتخاذ القرارات وانهم متساوون في ذلك مع كافة اعضاء الجمعية مهما كانت منزلتهم او مستواهم المادي، وكذلك حريتهم في انتخاب من يشاءون لقيادة جمعييتهم، وكذلك في سيادة رأي الاقلية على رأي الاغلبية في مناقشة الامور التي تخصل منظمتهم. كل هذه الخصائص وغيرها تجعل من التعاونيات مدارس للديمقراطية وللتربية الصحيحة وللسلوك الذي تحتاجه اي حكومة من حكومات المنطقة من المواطنين.

اخيراً وليس آخرأً، فإن التعاونيات الزراعية قد اثبتت قدرتها على الالهام في ادخال التكنولوجيا الحديثة الى الميدان الزراعي باتباع الدورات الزراعية الملائمة واستعمال المكننة والاستفادة من منجزات العلم والتكنولوجيا، واستعمال الاسمندة والبذور المحسنة والسلالات الافضل في الانتاج الحيواني، كل ذلك سيؤدي حتماً الى زيادة الانتاج والى تطوير الريف والاسهام في انتاج المزيد من الغذاء للمواطنين، ويكون عوناً ودعماً لبرامج الدولة وجهودها في العمل على حل المشاكل المعيشية للمواطنين والتصدي لمشاكل الامن الغذائي على الصعيد القطري وعلى المستوى العربي.

ان التعاونيات الزراعية وهي تنتشر في مختلف زوايا بلدان الاسكوا فانها تسهم، وانطلاقاً من مهامها الأساسية، في القيام بدور اجتماعي هام في الريف من خلال تطويره، والارتفاع بمستوى اعصابه من الفلاحين والمزارعين اذ اصبحت بحق قاعدة مهمة لتطوير القرية وتوعيتها. وان العديد من بلدان منطقة الاسكوا قد اوكلت الى التعاونيات الزراعية مهاماً كبيرة على الصعيد الاجتماعي واعتمدت عليها للأرتفاع بمستوى القرية والريف عموماً وفي ترسیخ المبادئ والقيم الحضارية بين ابناءه وفي محاربة بقايا العادات والقيم البالية التي تؤخر من الريف وتعرقل سيره في طريق التطور السريع.

٣- واقع التعاونيات الزراعية وميادين نشاطها في بلدان منطقة الاسكوا

حتى الان لا يمكننا الاعتماد على دقة الاحصاءات المتعلقة بالتعاونيات في العالم العربي وشموليتها، الا ان هنالك تقديرات مفادها أن العالم العربي يضم اكثر من ٢٠٠ الف جمعية تعاونية، بلغ حجم عضويتها حوالي ٢٠ مليون تعاوني^(١). الا ان الحقيقة هي ان التعاونيات الزراعية منتشرة في كافة ارجاء الريف في البلدان العربية وانها تضم بين صفوفها اعداداً كبيرة من جماهير الفلاحين والمزارعين، كما وان التعاونيات الزراعية تغطي بنشاطها اجزاء مهمة من الاراضي الزراعية. وبالنسبة لبلدان منطقة الاسكوا فأن الحاله فيها متباينة حيث نجد بينها بلداناً تضم اكبر عدد من التعاونيات وابكر عدد من الاعضاء المنضوين حولها كما هو الحال في مصر على سبيل المثال، وبلداناً تضم اكبر نسبة من الفلاحين والمزارعين كالجمهورية العربية السورية، وبلداناً يستحوذ فيها القطاع التعاوني الزراعي على اكبر نسبة

(١) حبيب الزعيمط، المعهد العربي للتخطيط، «دور الدولة والاتحادات التعاونية ومنظمة العمل الدولي في دعم وتطوير الحركة التعاونية العربية»، اجتماع الخبراء حول دور التعاونيات في التخطيط للتنمية في القطر العربي - (الكويت، ٦-٨ نيسان/ابريل ١٩٨٦).

ممكنة من الارض الزراعية، كما هو الحال في العراق حيث تغطي التعاونيات الزراعية حوالي ٦٠ في المائة من الاراضي الزراعية. وعلى العكس من ذلك، فإن هذه المجموعة تضم من البلدان العربية تلك التي لا توجد فيها اية تعاونيات زراعية كالبحرين وقطر، وتلك التي تعتمد اساساً في اقتصادها على الشروط النفطية ويكون فيها دور الزراعة ثانياً كبلدان الخليج العربي.

يلاحظ من الجدول (٣) أن وجود اكبر عدد للتعاونيات الزراعية في مصر، وكذلك الامر بالنسبة لعدد الاعضاء حيث يوجد في مصر ٥٥١٧ تعاونية زراعية متنوعة تضم في عضويتها ما يقارب الاربعة ملايين عضو. اذا ما قيس ذلك بالنسبة للمساحة الجغرافية فان اكبر عدد من التعاونيات الزراعية هو في الجمهورية السورية التي يوجد فيها اكبر من اربعه الالاف تعاونية زراعية. أما فيما يتعلق بمعدل عدد الاعضاء في الجمعية التعاونية الزراعية فلا شك ان التعاونيات الزراعية في العراق التي شهدت في الاوسم الاخيرة عمليات دمج متتالية، هي في المقدمة، بعد اليمن الديمقراطية التي يتميز العديد من التعاونيات الزراعية بالكثرة العددية مما جعل النسبة المطلقة لمعدل عدد الاعضاء تكون للتعاونيات الزراعية فيها، وعموماً فان بقية بلدان القليم تنتشر فيها تعاونيات صغيرة نسبياً كما ان بعض البلدان لم تشهد حتى الان قيام تعاونيات زراعية فيها.

وتتنوع الجمعيات التعاونية الزراعية في منطقة الاسكندرية من زوايا عديدة؛ فمن ناحية الغرض من تأسيس الجمعية التعاونية، يوجد نوعان من هذه التعاونيات: المتعددة الاغراض والمتخصصة. اما التعاونيات متعددة الاغراض فهي التعاونيات الزراعية التي تقوم بالعديد من المهام الزراعية التي تتطلبها حاجة الاعضاء، فتقوم مثلاً بالانتاج والتسويق والاقراض وتقديم الخدمات... الخ، وقد حددت اغراض هذه التعاونيات في انظمتها الداخلية، وطبعاً ان هذا لا يعني ان على التعاونيات متعددة الاغراض ان تقوم بكافة مهامها دفعه واحدة بل يعني ان بامكانها الانتقال من مهمة لآخر حسب ظروفها وامكانياتها. اما التعاونيات الزراعية المتخصصة وتسمى احياناً بوحيدة الغرض، فهي التي تقوم بفرض معين واحد كعملية التوريد او التسويق او التسليف، او التي ينحصر نشاطها في مجال واحد كتعاونية انتاج التمور او البطاطس، او تعاونية تربية الاغنام او انتاج البيض وما شابه. ومن الجدير بالذكر انه كلما تقدمت الحركة التعاونية وازداد الوعي فان الاتجاه نحو التعاونيات المتخصصة يصبح ضرورة لابد منها، وعلى العكس فإنه في بداية قيام التجميع التعاوني الزراعي لا بد من اعتماد التعاونيات الزراعية متعددة الاغراض.

من ناحية اخرى، يمكن ان تقوم الجمعيات التعاونية الزراعية بعملية الانتاج بشكل مباشر، وهذا ما يؤدي حتماً الى زيادة الانتاج من خلال تحقيق التعاون بين اعضائها وتحسين احوالهم الاقتصادية والاجتماعية، وان تطور العمل التعاوني الزراعي لا بد له ان يقود الى تعزيز التعاونيات الانتاجية الزراعية، وان قيام مثل هذه التعاونيات يستلزم تهيئه الشروط الضرورية لقيامها بالعملية الانتاجية، وفي مقدمة ذلك ان يكون بناؤها تدريجياً يرافقه المزيد من التوعية والتثقيف لاعضائها خصوصاً وان الانتاج الكبير قد اثبتت افضلياته وكفاءاته سواء بالنسبة للأعضاء او بالنسبة للجميع، او ان تقوم على اساس تقديم مختلف الخدمات الزراعية اللازمة لاستغلال اراضي الاعضاء وتسويقه انتاجها بالإضافة الى الخدمات ذات الطبيعة الاجتماعية.

الجدول رقم ٣ - التعاونيات الزراعية وعدد اعضائها في بلدان منطقة الاسكوا عام ١٩٨٤

البلد	عدد التعاونيات	عدد الاعضاء	الملاحظات
الأردن	١٦٣٢٩	١٧٦	
الجمهورية العربية السورية	٤٤٠٣٤٧	٤٠٥٠	
العراق	٣٤٠٢١٠	٧٥٠	في منتصف عام ١٩٨٨
لبنان	٤٠٠٧	٦٤	عام ١٩٨٣
جمهورية اليمن الديمقراطية	٥١٠٧٤	٨٣	التعاونيات الزراعية والسمكية عام ١٩٨٥
الجمهورية العربية اليمنية	١٠٩٦٥	٥٨	عام ١٩٨٣
الامارات العربية المتحدة	-	-	
البحرين	-	-	
المملكة العربية السعودية	-	-	
عمان	٣٠٨١	٣٢	
قطر	-	-	
الكويت	١٣١٧	٤	
مصر	٣٦٢٨٠٠	٥٥١٧	

المصادر:

- ١- بالنسبة للأردن والجمهورية العربية السورية ومصر، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للاحصاءات الزراعية، المجلد ٦، (الخرطوم، ١٩٨٦).
- ٢- بالنسبة للبنان والجمهورية العربية اليمنية، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، مجلة الزراعة والتنمية في غربي آسيا، «التعاونيات الزراعية ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في دول منطقة الاسكوا»، العدد ١٠ (بغداد، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧).
- ٣- بالنسبة للعراق، محمود الاصمي، مجلة النفط والتنمية، «الحركة التعاونية في ظل ثورة تموز ١٩٦٨»، العدد الرابع، (بغداد، ١٩٨٨).
- ٤- بالنسبة لليمن الديمقراطية، المعهد العربي للتخطيط، اجتماع خبراء حول دور التعاونيات في التخطيط والتنمية في القطر العربي، تقرير من اعداد امين احمد الهويش، (الكويت، ٦-٨ نيسان/ابرييل ١٩٨٦).
- ٥- بالنسبة للكويت، اتحاد الجمعيات التعاونية الانتاجية الزراعية، «الحركة التعاونية الزراعية في دولة الكويت»، (الكويت، ١٩٨٦).

وتبنى التعاونيات الزراعية على مستويات عدة قاعدها الجمعية التعاونية الزراعية المؤسسة على مستوى القرية الواحدة او عدة قرى متقاربة. ويشترك عدد من التعاونيات الزراعية في تكوين جمعية زراعية تعاونية للقيام بتقديم الخدمات الموكلة اليها لاعضائها من التعاونيات الزراعية؛ كما وتشترك التعاونيات الزراعية المنتشرة ضمن وحدة ادارية في تكوين اتحاد لها، قد يليه من الناحية التنظيمية اتحاد تعاوني زراعي على مستوى المحافظة؛ ويوجد في غالبية بلدان الاسكوا اتحاد عام للتعاونيات الزراعية على مستوى القطر كما هو الحال في مصر والجمهورية العربية السورية والعراق والكويت...الخ، او ان تكون التعاونيات الزراعية ضمن التنظيم التعاوني الذي يضم بقية اشكال التعاونيات كما هو في الاردن مثلاً.

ان التعاونيات الزراعية في دول منطقة الاسكوا وهي تؤكد حضورها واهميتها المتميزة واسهامها المتزايد بزيادة الانتاج الزراعي وتطوير الريف، وخصوصاً اسهامها الفاعل في تحقيق الاصلاح الزراعي في العديد من بلدان المنطقة، مازال امامها الكثير من المهام التي يعتبر النجاح في انجازها مقياساً على مدى نجاح الجمعيات التعاونية والنشاط التعاوني عموماً ومن هذه المهام:

(ا) تقديم الخدمات الضرورية لاعضائها منها القروض النقدية والعينية لتجنب المزارع من اللجوء الى المرابين والوسطاء والارتماء في احضانهم، وت تقديم الاسمندة والبذور والعلف ومواد المكافحة وغير ذلك ، لأن تهيئة مستلزمات الانتاج الضرورية للأعضاء تعزز من ثقتهم بمنظمتهم التعاونية والانتداء اليها وتجنبهم الوقوع في حبائل الاستغلال.

(ب) توجيه اعضاء التعاونيات للقيام بالدوره الزراعية المناسبة طبقاً لانواع المحاصيل المزروعة واختيار اصناف البذور المناسبة لزراعتهم.

(ج) محاولة تجميع ملكيات الاعضاء المفتتة والقيام بالعملية الانتاجية على مجموع الاراضي المجمعة وفقاً للطرق والاساليب العلمية ونوعية الاعضاء حول افضليات الانتاج الكبير والعمل الجماعي.

(د) القيام بمكاننة العمل الزراعي تدريجياً والقضاء على الاساليب البالية والبدائية وتوعية الفلاحين بأفضليات استخدام المكاننة الزراعية.

(هـ) القيام باستصلاح الاراضي التي تحتاج الى استصلاح من اراضي الاعضاء وتأمين المكائن والوسائل الضرورية لذلك.

(و) تسهيل عملية تسويق منتجات الاعضاء وتوفير مختلف مستلزمات العملية التسويقية من وسائل خزنية ووسائل نقل وغير ذلك.

(ز) توريد التجهيزات الضرورية لاعضائها بشروط مناسبة وحمايتهم من الاستغلال الذي يمارسه الاتجار عن هذا الطريق.

(ج) تنظيم الندوات الارشادية للتوجيه المزارعين وارشادهم لاتباع افضل طرق الزراعة واتساع المواعيد للزراعة ومختلف التوجيهات التي تؤدي الى تقليل النفقات ورفع انتاجية الارض والانتاج الحيواني.

(ط) الاهتمام بمختلف الانشطة ذات الطبيعة الاجتماعية، وفي مقدمة ذلك النشاط الثقافي والتدريبي بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة، وقبل ذلك الاسهام في عملية القضاء على بقايا الاممية بين جماهير الفلاحين، كما وتقوم الجمعية بالاسهام في حل المشاكل الاجتماعية في القرية وتوعية الفلاحين وتعزيز العلاقات الاجتماعية فيما بينهم.

(ي) تعليم الاعضاء بعض المهن او الاشغال اليدوية وانتاج بعض المنتجات المعتمدة على المواد الاولية في الريف واستغلال اوقات الفراغ خصوصاً فيما يتعلق بموسمية العمل الزراعي.

من خلال دراستنا الموجزة هذه توصلنا الى حقيقة مفادها ان الجمعيات التعاونية الزراعية قد اسهمت فعلاً في التنمية الريفية وفي تحقيق الاصلاح الزراعي. وان نشاطها قد اسهم كثيراً في تسهيل عمليات التسليم والتوريد والتسويق بالنسبة لاعضاء التعاونيات، وقد كان للدور الاجتماعي لهذه التعاونيات اثرة الكبير هذا وقد اشرت العلاقات التعاونية على نطاق واسع بين اوساط الجماهير الا انه لا يمكن لنا ان نجزم بأن تلك التعاونيات قد حققت كامل اهدافها، ولعل السبب في ذلك هو عدم انتشار الوعي بالقدر الكافي، والافتقار الى المزيد من التجارب والخبرة التعاونية؛ كما ان التعاونيات ما زالت غير قادرة على جذب الشباب للعمل الزراعي خصوصاً وان المستوى العمري في القطاع الزراعي مازال متوجهاً الى الارتفاع بسبب اعتماد الزراعة بغالبيتها على زيادة اسهام النساء في العمل الزراعي وفي نشاط التعاونيات علماً بأن المرأة قد اثبتت قدرتها على أخذ مكانة الرجل في العمل الزراعي عندما اضطر الرجال على مغادرة الحقول الى جبهات القتال، واستطاعت ملء الفراغ الحاصل نتيجة لذلك. وما زالت الظروف غير مهيأة لتسهيل امكانية استفادة الزراعة والتعاونيات الزراعية من المعوقين الذين تزايدت اعدادهم كثيراً، وازدادت اوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية والنفسية تعقيداً، على العكس مما استطاعت التعاونيات الانتاجية والحرفية من تقديمها لهذه الفئة من المواطنين. كما ان التعاونيات الزراعية ومع كل ما احرزته من نجاحات في بلدان منطقة الاسكوا في ميدان النشاط الاقتصادي، فإن قيامها بمهامها الاجتماعية، كونها منظمة اقتصادية اجتماعية، ما زال دون مستوى الطموح، وما زال امامها ما تفعله بهذا الخصوص، كما وانه لابد لنا من الاشارة الى ان الكثير من هذه التعاونيات ما زالت ضمن حدود نشاطها الخدمي، ويفترض بها ان تتحقق انتقالها الى شكلها الانتاجي للأسهام الافضل في زيادة الانتاج الزراعي ورفع المستوى المعيشي لسكان الريف وتعزيز مكانتها ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلدان منطقة الاسكوا.

النوصيات

من أجل تعزيز اسهام الجمعيات التعاونية الزراعية في التنمية الريفية لدول منطقة الاسكوا واحداث التغييرات الاقتصادية والاجتماعية المستهدفة فإنه لا بد من التركيز على التوصيات الضرورية في هذا المجال:

(ا) ضرورة ارتباط السياسة التعاونية ونشاط الحركة التعاونية بسياسة الدولة التي تعرف بأهمية الجمعيات التعاونية ودورها في تحقيق التحولات الاقتصادية والاجتماعية خصوصاً أهميتها في تحقيق الاصلاح الزراعي الذي تسعى حكومات بلدان الاسكوا الى تطبيقه بهذا القدر او ذاك، بعد ان أثبتت هذه التنظيمات قدرتها على الاسهام البناء في هذا الميدان المهم وانجاح عملية الاصلاح الزراعي في العديد من البلدان.

(ب) من الضروري ان تنظم عملية التجميع التعاوني الزراعي وفقاً لخطة علمية تأخذ بنظر الاعتبار الظروف والامكانيات في كل بلد، وان تبدأ ببساط الاشكال التعاونية واقربها الى ذهنية الفلاح ومصلحته والاتجاه تدريجياً الى الاشكال والعلاقات التعاونية الاكثر تعقيداً، ابتداء من تقديم الخدمات الضرورية والانتقال من مرحلة الى أخرى حتى بلوغ المستويات العليا من العمل التعاوني الانتاجي. وبهذا الخصوص، فإن الاشكال التعاونية الزراعية الخدمية (متعددة الاغراض والاهداف) هي الافضل في المراحل الاولى وصولاً الى مختلف انواع الجمعيات التعاونية المتخصصة، سواء التسويقية او التوريدية او التصنيعية منها...الخ.

(ج) ان التعاونيات الزراعية بوصفها تنظيمات اقتصادية واجتماعية تهدف الى التنمية الريفية ورفع مستوى اعضائها، فإن قيامها وتطورها بحاجة الى مختلف المساعدات التي تقدمها لها الدولة سواء كانت مساعدات مادية او معنوية، وذلك لأن الفئات التي تحتاج الى هذه التنظيمات تتصرف بضعف امكانياتها المادية، الى جانب عدم معرفتها بشكل جيد لفضليات العمل التعاوني. وينبغي ان يتم ذلك من خلال العلاقة المتينة مع الدولة ضمن اطار استراتيجية طويلة المدى للتعاونيات الزراعية، على ان تستهدف سياسة الدولة دعم العمل التعاوني وتعزيز قدرته واعتماده مستقبلاً على اسكتاباته الذاتية وفي ظل استقلال الحركة التعاونية الزراعية وحمايتها من التسلط والبيروقراطية.

(د) في مقدمة مساعدات الدولة للحركة التعاونية الزراعية، لابد من ايجاد التشريع التعاوني المناسب الذي يتخد من مبادئ التعاون محوراً لنصوته، الى جانب المساعدات المادية من قروض وضمانات ضرورية، وكذلك دعم هذه الحركة بالكوادر الوظيفية وبالخبرات التعاونية سواء في الميدان الزراعي او التعاوني ودعم الامكانيات الذاتية للتعاونيات.

(هـ) بما ان التعليم والتدريب والتوعية تمهد الطريق لخلق الانسان التعاوني الوعي والمؤمن بالحركة التعاونية ومبادئها وأهدافها، فإنه لابد من العمل على نشر الثقافة والوعي بين اعضاء التعاونيات الزراعية وجماهير الريف ومكافحة الامية بين صفوفهم، والقيام بالتدريب والتعليم التعاوني الضروري على شتى المستويات التعاونية وتشجيع الاعضاء على الاسهام الفاعل في نشاط منظماتهم التعاونية.

(و) تطوير النشاط الارشادي الزراعي والتعاوني في الريف وخلق النماذج الجيدة والامثلة التعاونية والزراعية التي تجتذب الآخرين طوعياً إلى تطبيقها والالتزام بها.

(ز) ضرورة دعم وتعزيز الممارسات الديمقراطية للأدارة التعاونية من خلال التأكيد على ان العنصر الخامس في الجمعية التعاونية هو العضو التعاوني ومدى اسهامه في خدمة أهداف منظمة وادرار اهميتها ودورها في المجتمع، وبأن له حقوقاً وواجبات لا تختلف عن غيره من الاعضاء. والتأكيد على ان الديمقراطية التعاونية تهيئة المجال الاوسع لاندماج الاعضاء في نشاط تعاونيتهم؛ وان ضعفها يؤدي الى نتائج وخيمة.

(ح) ضرورة العمل على تبادل الخبرات والتجارب بين الحركات التعاونية في بلدان الاسكوا والاستفادة القصوى من الخبرات والفرص والمساعدات التي تقدمها المنظمات الدولية والاقليمية للتعاونيات الزراعية في هذا الجزء من العالم، والتنسيق فيما بينها وفقاً لمصالحها المشتركة.

(ط) ضرورة العمل على تطوير الامكانيات الذاتية للحركة التعاونية الزراعية، سواء ما تعلق بدعم المصادر التمويلية التعاونية او الاجهزه الوظيفية التعاونية او التجهيزات الازمة للنشاط التعاوني وتحديث هذه الامكانيات وتعزيزها باستمرار.

(ي) ضرورة الاهتمام بالعمل التخطيطي سواء كان ذلك بالنسبة لمجمل نشاط الحركة التعاونية الزراعية، او بالنسبة للنشاط الذي تمارسه كل جمعية تعاونية؛ ذلك لأن التخطيط هو في مقدمة مقومات النجاح الذي تعمل الجمعية التعاونية على تحقيقه.

(ك) ان الجمعيات التعاونية الزراعية وهي المنظمات الاقتصادية الاجتماعية التي اثبتت حاجة شعوب بلدان الاسكوا اليها والى نشاطها؛ ومع الاعتراف بأن نشاطها الاقتصادي كان السبب الاول في الانضمام الطوعي لها، فإنه لابد من التأكيد على ضرورة مضاعفة اهتمامها بالجانب الاجتماعي لأهدافها وممارسة نشاطها الهدف للتنمية الاجتماعية بكل اشكالها و Miyadinya في ارياف بلدان منطقة الاسكوا وتطوير الانسان فيها.

